

الاقتصاد الرقمي في الجزائر: قراءة في المتطلبات والتحديات

The Digital Economy in Algeria: A Reading of Requirements and Challenges



د. حنان خرباشي

جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس - الجزائر

h.kerbachi@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2025/12/28

تاريخ القبول: 2025/12/18

تاريخ الارسال: 2025/09/30

ملخص: تروم الورقة البحثية تسليط الضوء على مسعى الجزائر نحو تكريس نموذج اقتصادي جديد قائم على التحول الرقمي، والذي بدأت ارمصاصاته مع العولمة الاقتصادية وافرازات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي كشفت عن حاجة الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي بمختلف مظاهره. وبالاعتماد على الدراسة التحليلية خلصت الدراسة إلى أن الجزائر قد قطعت أشواطاً معتبرة في مجال الاقتصاد الرقمي لاسيما من خلال رقمنة الإدارة والتجارة الالكترونية، بيد أنها تواجه عديد التحديات والعقبات التي من شأنها تأخير استراتيجية الاقتصاد الرقمي في البلاد.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الحكومة الالكترونية، التجارة الالكترونية، الخدمات الرقمية،

الفجوة الرقمية.

Abstract: The research paper aims to focus on Algeria's efforts to establish a new economic model based on digital transformation, the first signs of which began with economic globalization and the outcomes of the information and communications technology revolution, which revealed the need to transition to a digital economy in all its forms.

Based on the analytical study, the study concluded that Algeria has achieved significant results in the digital economy, particularly through the digitization of administration and e-commerce. However, it faces numerous challenges and obstacles that could delay the country's digital economy strategy.

key words: Digital economy, e-commerce, digital services, digital divide.

مقدمة:

لم تعد الموارد الطبيعية وحدها قادرة على تحريك عجلة الاقتصاد، بل أضحت المعرفة والتكنولوجيا الرقمية المحرك الجديد لنمو اقتصاديات الدول، الأمر الذي أدى إلى حدوث تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي الذي اتجه بفعل الثورة التكنولوجية نحو نموذج اقتصادي جديد يسطح عليه "الاقتصاد الرقمي"، والقائم على أدوات إنتاجية رقمية أهمها المنصات الإلكترونية، والخدمات الذكية والعملات الرقمية وغيرها.

لم تكن الجزائر بمنأى عن التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية، وعلى هذا الأساس أضحت انتقالها نحو الاقتصاد الرقمي ضرورة حتمية فرضتها التحولات العالمية، ناهيك عن ادراكها للدور الحاسم للاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي وقدرته على إعادة تشكيل النموذج الاقتصادي الوطني بعيدا عن التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

تأسيسا على ذلك، عكفت الجزائر على الاهتمام بالاقتصاد الرقمي، وأولته عناية فائقة بغية تطوير وترقية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره. بيد أن تجسيد عملية التحول نحو الاقتصاد الرقمي ليست بالأمر الهين، بل تواجه مجموعة من التحديات وتتطلب جملة من الإصلاحات على صعيد البنية التحتية التكنولوجية والكفاءات البشرية والترسانة القانونية المنظمة والمؤطرة للعمل الرقمي.

إشكالية الدراسة:

نحاول ولوج النقاش حول موضوع الورقة البحثية بطرح التساؤل البحثي التالي:

ما مدى جاهزية الاقتصاد الرقمي على دفع مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر
- تحليل مدى توافر متطلبات الاقتصاد الرقمي في الجزائر
- الكشف عن مظاهر الاقتصاد الرقمي في الجزائر
- تسليط الضوء على تحديات تجسيد الاقتصاد الرقمي في الجزائر

-تقسيمات الدراسة:

اقتضت المشكلة البحثية تقسيم الموضوع إلى المحاور التالية:

- 1- ظروف التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر
- 2- متطلبات تجسيد الاقتصاد الرقمي في الجزائر

3- مظاهر الاقتصاد الرقمي في الجزائر

-مصطلحات الدراسة:

-الاقتصاد الرقمي:

يشير مصطلح الاقتصاد الرقمي إلى شبكة المعاملات والأنشطة الاقتصادية التي تتيحها شبكة الانترنت والتقنيات الرقمية (Biscontini، 2025). ويعبر أيضا عن أجزاء الاقتصاد التي تركز على التحول الرقمي.

1. ظروف التحول نحو الاقتصاد الرقمي

لم تكن الجزائر في منأى عن تبني استراتيجية الاقتصاد الرقمي، بعد أن أضى هذا الأخير حاجة ملحة في عصر المعلومات، وأثبت نجاعته في تحسين النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية. وعلى هذا الأساس سعت الجزائر نحو الانخراط في الاقتصاد الرقمي، ذلك أنه لم يعد مجرد خيار؛ بل أصبح ضرورة استراتيجية تملأها عدة دوافع داخلية وخارجية، نذكرها كالآتي:

2.1 مواكبة التطور التكنولوجي العالمي:

يشهد العالم تطورا تكنولوجيا متسارعا جعل من رقمنة مختلف القطاعات أمرا يصعب الاستغناء عنه. وبناء على ذلك أدركت الجزائر أن بقاءها خارج نطاق التحول السريع نحو الرقمنة على المستوى العالمي يعني العزلة الاقتصادية والتكنولوجية، وهو ما دفع بها نحو اللحاق بهذا الركب لضمان مكانة تنافسية في الساحة الدولية.

وفي هذا السياق، أظهرت الجزائر رغبة قوية في التحول الرقمي، من خلال تسطير استراتيجية وطنية تتضمن مشاريع رقمية بدءا بمشروع عصرنه الإدارة ورقمنتها لتحسين خدماتها وتقريبها من المواطن.

3.1 تنوع مصادر الاقتصاد الوطني:

إن تقلب أسعار الطاقة في السوق العالمية قد جعل اعتماد الجزائر المفرط على صادرات النفط والغاز اعتمادا غير مستقر، وهو ما دفع بها نحو اختيار الاقتصاد الرقمي كاستراتيجية لتنوع مصادر الاقتصاد وتقليل التبعية لقطاع المحروقات، وذلك إدراكا منها لما لأهمية الاقتصاد الرقمي في تنوع مصادر الاقتصاد الوطني، وذلك عبر:

- تنوع مصادر الدخل الوطني لاسيما من خلال التجارة الالكترونية، والخدمات الرقمية وغيرها.
- تنمية القطاعات الاقتصادية ورفع الإنتاجية وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني إقليميا ودوليا.

- خلق قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، كالخدمات المالية الرقمية، والصناعات الرقمية مثل البرمجيات والتطبيقات وغيرها، من أجل تقليص التبعية للموارد الطبيعية.

4.1 جائحة كورونا:

على اعتبار أن القطاع الاقتصادي كان الأكثر تضررا من جائحة فيروس كورونا الذي أمت بالعالم منذ سنة 2019، دفعت هذه الأخيرة - والتحديات التي فرضتها استجابة لسياسة الحجر الصحي - بالجزائر نحو ولوج عالم الاقتصاد الرقمي للتعايش مع هذا الوباء، بدءا برقمنة المجال التجاري باستخدام التقنيات والتطبيقات التكنولوجية الحديثة من أجل إتمام المعاملات التجارية. وبذلك وفر الوضع السائد آنذاك ضرورة حتمية لإشراك المواطن في المجال الرقمي، رغم أن الثقافة الرقمية لم تكن سائدة ومنتشرة في أوساط المجتمع الجزائري بالشكل والمستوى المطلوب.

كذلك تم التركيز على رقمنة القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرا بسياسة الحجر والتباعد الصحي كالصناعة، من أجل تقليل حجم الخسائر في هذا القطاع. ناهيك عن مجال الخدمات المالية عبر استخدام تطبيقات البنوك والخدمات المصرفية الرقمية، (بشاري، 2020، صفحة 585) والمحافظ الرقمية، وتكنولوجيا الدفع الإلكتروني الرامية إلى تحسين الخدمات المالية وتسهيل العمليات المصرفية. (بن أحمد و بن أحمد، 2025، صفحة 504).

2. متطلبات تجسيد الاقتصاد الرقمي في الجزائر

يقتضي بناء الاقتصاد الرقمي توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية وفي مقدمتها ما يلي:

1.2 تطوير البنية التحتية الرقمية:

كمتطلب أساسي لبناء اقتصاد رقمي، يجري تطوير البنية التحتية الرقمية، من خلال العمل على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ بالتركيز على أجهزة الكمبيوتر، وخطوط الهواتف السلكية واللاسلكية، وتوسيع شبكة الانترنت وخطوط الألياف البصرية، والأقمار الصناعية. (شرقي و صفيح، 2023)

وبالنسبة للجزائر، فقد عملت هي الأخرى على تطوير قطاع المعلوماتية من أجل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، حيث تندمج الجزائر في سوق الاتصالات بشكل متسارع وهو ما تثبته احصائيات مشركي الهاتف السلكي واللاسلكي، ومستخدمي الانترنت، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 01 يوضح: المواصفات السلوكية واللاسلكية في الجزائر

الخدمة	عدد المشتركين
الهاتف الثابت	7.41 مليون
الانترنت الثابت	6.72 مليون
الهاتف المحمول	54.05 مليون
الانترنت عبر الهاتف المحمول	51.32 مليون

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية،

سبتمبر 2025، متاح على الرابط: « <https://url-shortener.me/3XTF> ».

ومن جانب آخر تعمل الجزائر على تطوير البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيات الاعلام والاتصال من خلال الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي التي تتضمن جملة من الأهداف الرامية إلى انشاء بيئة اقتصادية تنافسية، وأهمها ضمان الولوج المتكافئ للإنترنت وتقليص الفجوة الرقمية، وربط الهياكل والمؤسسات العمومية بالإنترنت وبسرعة تدفق عالية. (المحافظة السامية للرقمنة، 2024) وتبعاً لذلك سجلت الجزائر نتيجة معتبرة في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال سنة 2024 تقدر بـ 86.3 على المستوى العالمي متقدمة بـ 3 نقاط عن سنة 2023. (International Telecommunication Union, 2024) وقد ورد في التقرير نفسه، احصائيات عما أحرزته الجزائر في مجال البنية التحتية الرقمية، حسب الجدول التالي:

جدول رقم 02 يوضح: تطور الجزائر في مجال البنية التحتية الرقمية

المعيار	النسبة المئوية. %
الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول	85.9
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	75

84.8	الأسر القادرة على الوصول على الانترنت
66.5	اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 نسمة
90.8	تغطية شبكات 4G و 3G

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال 2024

2.2 القوانين والتنظيمات:

يستدعي الولوج إلى الاقتصاد الرقمي توفير بيئة تشريعية وتنظيمية قادرة على استيعاب واحتواء كل ما يتعلق بالتحول الرقمي، لاسيما ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية، كمتطلب ضروري واساسي لتجسيد الاقتصاد الرقمي ميدانيا في الجزائر من جهة، وتعزيز ثقة المواطن في الممارسات الرقمية وبناء ثقافة رقمية حقيقية من جهة أخرى.

وقد أبانت الجزائر عن نيتها لانتهاج هذا النهج الاقتصادي الجديد منذ التعديل الدستوري 2016، الذي عبر صراحة عن تحرير النشاطات الاقتصادية (أنظر المادة 37، المادة 43 من التعديل الدستوري 2016) تماشيا مع تطور مجتمع المعلومات (حزام، 2018، صفحة 12).

وعلى اعتبار أن رقمنة التجارة أو التجارة الالكترونية يعتبر أحد ركائز الاقتصاد الرقمي ومظهر من مظاهر التحول الرقمي في أي بلد، فقد نال هذا الأخير نصيبه من التشريع في الجزائر من خلال سن توليفة قانونية وتشريعية تنظم التجارة الالكترونية في الجزائر على غرار القانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018. وكذا القانون رقم 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين.

وعلى صعيد آخر، تعمل الجزائر على تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية الخاصة بالاقتصاد الرقمي التي تشجع الأفراد والمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين على استخدام المعاملات الاقتصادية الرقمية، وكبح مخاوفهم من إمكانية فقدان بياناتهم الشخصية وغيرها؛ فالترسانة القانونية من شأنها تعزيز الثقة بين المتعامل الاقتصادي والتكنولوجيا.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية قد اعتمدت القانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعية في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي يعالج قواعد حماية البيانات الخاصة بالأفراد في الفضاء الرقمي.

يضاف إلى ذلك القانون رقم 10-25 بشأن المعاملات الرقمية (الجريدة الرسمية، 2025)، وهو القانون الذي يمنع إصدار، حيازة، تداول، أو الترويج للعملة الرقمية داخل التراب الوطني. ويعد هذا القانون جزء من تنظيم الاقتصاد الرقمي فيما يخص الأصول الرقمية؛ فالتعامل بالعملة الرقمية غير قانوني في الجزائر، كونه يدرج ضمن الأنشطة التي تشكل مخاطر مالية وأمنية على النظام المالي الوطني. وتواصل الجزائر مسعاها لتوفير البيئة القانونية المناسبة لاحتواء الاقتصاد الرقمي وتحفظ حقوق الأفراد في المعاملات الرقمية؛ ففي يوم 02 نوفمبر 2025 كان مجلس الوزراء قد صادق على مشروع قانون متعلق بالثقة الرقمية والمعاملات الالكترونية والتعريف الالكتروني (وكالة الأنباء الجزائرية، 2025). وهو القانون الذي يحدد قواعد الثقة في المعاملات الالكترونية ويمنح القيمة القانونية للوثائق والتوقيعات الالكترونية.

كما تعمل الدولة الجزائرية وبالتنسيق مع عدة قطاعات حكومية على اعداد قانون إطار شامل للرقمنة لتغطية الخدمات الرقمية، وأمن المعلومات بهدف مواجهة الفجوات القانونية الحالية. جدول رقم 03 يوضح: أهم التنظيمات والقوانين المرتبطة بالاقتصاد الرقمي في الجزائر

المجال	القانون/ التنظيم	الوضع
التجارة الالكترونية	غير مكتمل	قيد التشريع
حماية البيانات	القانون 07-18	ساري
العملات الرقمية	القانون رقم 10-25	تجريم/ حظر
المعاملات الالكترونية	قانون الثقة الرقمية	ساري/ معتمد

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على النصوص القانونية.

3.2 تكوين وتطوير الموارد البشرية في المجال الرقمي:

يعتبر المورد البشري عنصرا حاسما في نجاح أي مؤسسة، لذلك يقتضي التوجه نحو تبني استراتيجية الاقتصاد الرقمي وتجسيدها ضرورة تكوين رأسمال بشري متمكن في المجال الرقمي بتطبيقاته وتقنياته الحديثة من أجل قيادة التحول الرقمي.

ويتطلب العمل على تطوير كفاءة رأس المال البشري لتجسيد الاقتصاد الرقمي في الجزائر، ضرورة تدعيم القدرات الرقمية للموظفين وصقل مهاراتهم بما يتماشى والتطور التكنولوجي المتسارع ومواكبة المتطلبات الحديثة. ويشتمل ذلك على مجموعة محاور وآليات تكوينية وتطويرية، أهمها تطوير وتنمية المهارات الرقمية للموظفين، من خلال تدريبهم على استخدام الأدوات والأنظمة الرقمية والتطبيقات الذكية. ولا يتم ذلك إلا من خلال الوقوف على تعليمهم المستمر، لاسيما التعلم الإلكتروني عبر استخدام منصات التعليم عن بعد، لتطوير أداء الموظفين في الفضاء الرقمي بشكل مستمر. إضافة إلى ضرورة إنشاء مراكز المهارات لتقديم تكوين نوعي في تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة والأمن السيبراني.

3. مظاهر الاقتصاد الرقمي في الجزائر

جعلت الحكومة الجزائرية التحول الرقمي أولوية استراتيجية في السنوات الأخيرة، وإدراكا منها لخصائص وميزات الاقتصاد الرقمي وقدرته على تعزيز التنافسية الاقتصادية ودفع عجلة النمو، أطلقت عدة مبادرات لتسريع الانتقال إلى اقتصاد أكثر رقمية، وهو ما تجسّد في مشاريع عديدة، أهمها تبني واعتماد نموذج الحكومة الإلكترونية الذي أضحى إحدى سمات الدول المتقدمة تكنولوجيا، وكذا رقمنة مجال التجارة والعمل بالتجارة الإلكترونية.

1.3 الحكومة الإلكترونية:

تُعبّر الحكومة الإلكترونية عادة على نمط حديث في إدارة الشأن العام، من خلال استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال. وهو مفهوم يشي أيضا بعملية تقديم الخدمات العمومية الكترونيا - بدلا من الطرق والأنماط التقليدية التي تستدعي حضور وتنقل المعني لإتمام الإجراءات والمعاملات الحكومية. وترتكز بالأساس على رقمنة الخدمات والإدارة.

تهدف الحكومة الإلكترونية أساسا إلى تمكين المواطنين والشركات والمؤسسات من الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية بصورة سهلة وسريعة، فضلا عن تحسين جودة الخدمات من خلال زيادة السرعة والشمولية وكفاءة العمليات، وإتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في مختلف أنواع العمليات الحكومية خاصة التشاركية منها (LÖFSTEDT, 2005, p. 52).

سعيها منها لمواكبة مخرجات الثورة المعلوماتية والتخلص من سلبيات ومشاكل الإدارة التقليدية، تبنت الجزائر استراتيجية تحديث الإدارة وذلك في سياق مشروع الحكومة الإلكترونية.

بدأت بؤادر الحكومة الإلكترونية في الجزائر سنة 2008، تحت اسم "الجزائر الإلكترونية"، والتي تقوم على أساس ربط المواطن والمؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات بالشبكة الإلكترونية التي تسهل المعاملات بالوقت والجهد. (بوزيان، 2018، صفحة 98). وبهذا أضحت رقمنة الإدارة العامة إحدى أولويات

استراتيجية التحول الرقمي في الجزائر، حيث أصبحت العديد من الإجراءات الإدارية متاحة إلكترونيا مما يتيح للمواطن إتمام معاملاته الإدارية دون الحاجة إلى التنقل إلى المكاتب الحكومية. (Benarab, 2023)

ويقوم مشروع الجزائر الإلكترونية على عدد من المحاور الرئيسية أهمها تسريع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة والمؤسسات، تطوير آليات وصول المواطنين إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، دفع عجلة التنمية الاقتصادية، بناء البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتنمية المهارات البشرية. (Messiliti, Benzaama, & Benzidane, 2019, p. 43) وتحسين خدمات الإدارة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية، والتأكيد على التفاعل الإلكتروني بين المواطن والإدارة، وعلى هذا الأساس يكون الهدف البارز في ترشيد النفقات، وتعزيز الحكم الرشيد.

واحتلت الجزائر المركز 12 في ترتيب الدول المطبقة للحكومة الإلكترونية على المستوى العربي سنة 2020 تبعا لإحصائيات المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي. (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2020)

هذا وقد تم تصنيف الجزائر في المرتبة 116 حسب مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لسنة 2024، الصادر عن الدائرة الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة، وقد بين هذا التقرير تحسن الجزائر فيما يتعلق بالخدمة عبر الأنترنت، والبنية التحتية للاتصالات، ورأس المال البشري، والمشاركة الإلكترونية. (الأمم المتحدة، 2024، صفحة 20) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 04 يوضح نتائج الجزائر في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لعام 2024 في منطقة افريقيا:

الدولة	المنطقة الفرعية	مجموعة مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية	المرتبة	مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية للعام 2024	مؤشر الخدمة عبر الأنترنت	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر رأس المال البشري	مؤشر المشاركة الإلكترونية	مستوى الدخل
الجزائر	شمال افريقيا	مرتفع	116	0.5956	0.3320	0.8129	0.6418	0.0548	شريحة دنيا من الدخل المتوسط

المصدر: مسح الحكومة الإلكترونية لعام 2024، الأمم المتحدة، الدائرة الاقتصادية والاجتماعية، 2024، ص. 20.

2.3 التجارة الإلكترونية:

عادة ما تعرف التجارة الإلكترونية في الجزائر على أنها شراء وبيع السلع والخدمات عبر الإنترنت، وتتضمن التحويل الرقمي للأموال والبيانات لإتمام المعاملات عبر الإنترنت. (The Future of Commerce, 2025)

تعد التجارة الالكترونية في الجزائر جزءاً أساسياً من سياسة التحول الرقمي. وهي تشمل جميع عمليات البيع والشراء التي تتم عبر فضاء الانترنت، وتعتبر وسيلة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل جديدة.

أعطت الجزائر الضوء الأخضر لتفعيل التجارة الالكترونية سنة 2009، خلال الصالون الدولي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، تزامناً مع وضع الإطار القانوني التنظيمي للتجارة الالكترونية. (بلقاسمي ودهيي، 2024). بيد أن العمل الفعلي بالتجارة الالكترونية من خلال المنصات والتطبيقات الالكترونية وخدمات الدفع الالكتروني كان ضرورة حتمية جراء ما فرضته جائحة كورونا منذ سنة 2019 استجابة لسياسات الغلق والحجر الصحي.

ووفقاً لدراسة قدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي فإن حجم التجارة الالكترونية في الجزائر قد بلغ حوالي 1.9 مليار دولار سنة 2023. (بن لمنور، 2025)

3. الخاتمة:

قصارى القول حول ما تقدم في الورقة البحثية أن الاقتصاد الرقمي في الجزائر يمثل أحد المسارات الاستراتيجية التي تعوّل عليها الدولة لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية، وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني؛ أي تحقيق الانتقال من اقتصاد ريعي قائم أساساً على المحروقات، إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عملت الجزائر على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف الأنشطة الاقتصادية، سواء في الإنتاج أو التوزيع أو تقديم الخدمات، مما سمح بتحسين الكفاءة وخلق قيمة مضافة.
- عرفت الجزائر منذ ولوجها الاقتصاد الرقمي توسعاً تدريجياً في رقمنة الإدارة العمومية، من خلال الاعتماد على المنصات الرقمية لتقديم الخدمات للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين.
- انتهاج الجزائر لرقمنة الأنشطة الاقتصادية، ساهم في تقليص بعض المظاهر البيروقراطية وتحسين سرعة معالجة المعاملات الاقتصادية.
- يلاحظ أن هناك وعي متزايد بالاقتصاد الرقمي في الجزائر وأهميته، نظراً لكونه رافعة حقيقية لتنويع الاقتصاد الوطني، وهو ما جعل الجزائر تسير بخطى بطيئة لكن ثابتة، وهذا ما تؤكدُه الاحصائيات والأرقام في هذا الشأن والتي سبق وأن ذكرت في مضمون هذه الدراسة.

هذا ويبقى مسار استراتيجية الاقتصاد الرقمي في الجزائر محفوفًا بجملة من التحديات والعقبات، التي من شأنها أن تؤخر وتيرة تجسيد وتنمية الاقتصاد الرقمي، فعلى الرغم مما تبذله الدولة الجزائرية من جهود إلا أن نجاح هذا الأخير وتحقيقه للأثر المرجو منه، يتطلب إصلاحات أعمق، في مقدمتها ما يلي:

- تطوير البنية التحتية الرقمية وشبكات الاتصال.
- وضع إطار قانوني وتنظيمي محفز للاستثمار الرقمي.
- الاستثمار في التعليم والتكوين وبناء المهارات الرقمية، من أجل تطوير الموارد البشرية.
- تعزيز الأمن السيبراني لحماية المعطيات الشخصية.
- بناء ثقافة مجتمعية رقمية تركز على ثقافة التعامل مع التكنولوجيا.

4. قائمة المراجع:

- Benarab, I. H. (2023). *L'Algérie face à la transformation numérique : État des lieux et pistes d'amélioration à la lumière des réussites internationales*.
- .The ICT Development Index 2024. (2024). International Telecommunication Union .kkkkk (5555).uuuu
- LÖFSTEDT, U. (2005). E-GOVERNMENT ASSESSMENT OF CURRENT RESEARCH AND SOME PROPOSALS FOR FUTURE DIRECTIONS. *International Journal of Public Information Systems*, 01, pp. 39-52.
- The digital economy in . (2019). Hadj Benzidane و Benzaama Salima ، Messiliti Nabila ، *Finance and Business Economics Review* .Algeria-opportunities and prospects الصفحات 54-38.
- The Future of Commerce, T. (2025). *What is ecommerce? Definition, types, examples, benefits*. Récupéré sur The future of commerce: <https://www.the-future-of-commerce.com/2020/01/19/what-is-e-commerce-definition-examples/>
- EBSCO: Biscontin Tyler (2025). *Digital economy*. تم الاسترداد من <https://www.ebsco.com/research-starters/technology/digital-economy>
- الأمم المتحدة الأمم المتحدة. (2024). مسح الحكومة الالكترونية 2024. الجريدة الرسمية. (24 يوليو 2025). الجريدة الرسمية رقم 48 الصادرة في 24 يوليو 2025. تم الاسترداد من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: <https://joradp.org/>
- المحافظة السامية للرقمنة. (2024). *الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي*. رحمانى جمال بوزيان. (2018). تطبيقات الحكومة الالكترونية في الجزائر. *الاقتصاد الجديد*، الصفحات 112-97.
- سلمى بشاري. (2020). تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا. *les cahiers du Cread*. الصفحات 612-577.
- فاطمة الزهراء بن أحمد ، و نادية بن أحمد . (2025). التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات -دراسة حالة-. *المجلة الجزائرية للمالية العامة*، 15 (01)، الصفحات 512-501.
- فتيحة حزام. (جوان 2018). الآليات القانونية لتفعيل الاقتصاد الرقمي بالجزائر. *دراسات قانونية وسياسية*، الصفحات 8-40.

مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي. (2020). كوفيد 19 وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

وكالة الأنباء الجزائرية. (02 نوفمبر، 2025). مجلس الوزراء يصادق على مشروع قانون خدمات الثقة للمعاملات الإلكترونية. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجزائرية :

<https://www.aps.dz/algerie/education-et-technologie/mhi28ntp->

ياسين بن لمنور. (26 سبتمبر، 2025). 1.9 مليار دولار حجم التجارة الإلكترونية في الجزائر. تم الاسترداد من العربي الجديد:

<https://www.alaraby.co.uk/economy/19->